



العقد العربي لحقوق الإنسان

٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م

جميع الحقوق محفوظة للبرلمان العربي

يونيو ٢٠٢٠ م



العقد العربي لحقوق الإنسان

٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م

جميع الحقوق محفوظة للبرلمان العربي

يونيو ٢٠٢٠ م

تقديم

من منطلق مسؤولية البرلمان العربي تجاه الشعب العربي، وفي إطار الدور الذي يقوم به لتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان في العالم العربي، أقر البرلمان العربي في جلسته بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٢٠ م "العقد العربي لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م".

وتأتي مبادرة البرلمان العربي بإعداد "العقد العربي لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م" تأكيداً للدور الهام والفعال للبرلمان العربي لدعم حقوق الإنسان في العالم العربي.

ويقدم "العقد العربي لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م" إطاراً متكاملًا للارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان في العالم العربي خلال الأعوام العشر المقبلة عبر تبني مجموعة من البرامج والسياسات والإجراءات المترابطة والآليات المُستحدثة الداعمة لحقوق الإنسان في كافة المجالات على المستويين الوطني والعربي. كما يهدف إلى تعزيز قدرات الدول العربية في أداء واجباتها بموجب التزاماتها في الاتفاقيات العربية والدولية لحقوق الإنسان.

ويضم "العقد العربي لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م" سبعة محاور رئيسية واثنين وثلاثين هدفاً، حيث تناول المحور الأول تحديث وتطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان لمواكبة التطورات المُستجدة على الصعيد العالمي، مستحدثاً آليات عربية جديدة للارتقاء بحقوق الإنسان. بينما يقدم المحور الثاني منهجية شاملة بشأن حقوق الإنسان في الدول العربية لمراجعة الاتفاقيات العربية المعنية بحقوق الإنسان المُبرمة في إطار

جامعة الدول العربية، وإعداد الإستراتيجيات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وإعداد رؤية عربية موحدة لبناء شراكات دولية وإقليمية مع الشركاء المعنيين بحقوق الإنسان؛ بما يسهم في إعادة رسم الصورة الذهنية عن واقع حقوق الإنسان في الدول العربية.

ويتناول المحور الثالث النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان لضمان دخوله حيز التنفيذ. ويقدم المحور الرابع تصوراً متكاملاً لإنشاء هيكل مؤسسية عربية جديدة، ويشمل ذلك إنشاء مجلس عربي لحقوق الإنسان ومفوضية عربية لحقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية، إضافة إلى استحداث منصب المفوض العربي السامي لحقوق الإنسان. بينما يتضمن المحور الرابع استحداث هيكل مؤسسية جديدة على المستوى الوطني في الدول العربية تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية. ويركز المحور الخامس على الاهتمام بالمواطن العربي في الخارج وتعزيز علاقته بوطنه وترسيخ قيم الهوية والانتماء الحضاري لديه. ويأتي المحور السابع مقدماً منهجية برلمانية عربية للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بالتركيز على الدور الهام للبرلمانات والمجالس العربية والدبلوماسية البرلمانية.

ويتطلع البرلمان العربي لأن يكون "العقد العربي لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م" إحدى الآليات العربية الفعالة للارتقاء بقضايا حقوق الإنسان في العالم العربي تحقيقاً لطموحات وتطلعات الشعب العربي.

د. مشعل بن فهم السلمي

رئيس البرلمان العربي

الأسس العامة لحقوق الإنسان في العالم العربي

- ❖ حقوق عامة ومطلقة؛ وهي الحقوق التي يجب الاعتراف بها لكل إنسان دون تمييز وفي جميع الأحوال، ويجب ألا تقيد هذه الحقوق إلا في إطار حالات الضرورة وفقاً للقانون.
- ❖ مسألة وطنية داخلية، حيث أن التشريعات الوطنية هي التي قننت حقوق الإنسان ووضعت الأحكام والضوابط القانونية التي تكفل حمايتها، كما أن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان لا تصبح ملزمة ما لم تُصدق عليها الدولة.
- ❖ حقوق مترابطة ولا تقبل التجزئة؛ أي أنها غير انتقائية وتمثل كل متكامل لا تقبل التجزئة، ولا يجوز تفضيل نوع من الحقوق على غيرها.
- ❖ غير قابلة للتصرف؛ إذ لا يجوز تجريد أي شخص من حقوقه إلا في ظل ظروف استثنائية محددة تحديداً ووضوحاً بموجب القانون.
- ❖ كفالة المساواة وعدم التمييز؛ بمعنى إلزام الدول احترام حقوق الإنسان دون تمييز لأي سبب كان.
- ❖ في حالة تطور مستمر؛ مما يستوجب مواكبة التطورات والمستجدات الدولية بشأن حقوق الإنسان.

أهداف العقد العربي لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م

- ١) تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم العربي.
- ٢) نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لتنشئة جيل عربي واع ومستنير، يثق بقدراته، ويدرك مسؤولياته ورسالته الإنسانية، ويتمسك بالمبادئ والمثل العليا.
- ٣) تكريس مفهوم المواطنة دون تمييز بوصفه حقاً طبيعياً لكل مواطن.
- ٤) تطوير وتحسين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في الدول العربية، بما يكفل سلامة البنى الاجتماعية ووحدة النسيج الاجتماعي.
- ٥) دعم الدول العربية بشأن التزاماتها في الاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.
- ٦) تطوير الاتفاقات والمواثيق وتعزيز قدرات الآليات العربية في مجال حقوق الإنسان، واستحداث آليات هياكل جديدة.
- ٧) وضع منهجية عمل شاملة للتعامل مع كافة حقوق الإنسان في الدول العربية.
- ٨) تعزيز الشراكة بين الدول العربية بشأن دعم وتعزيز قضايا حقوق الإنسان.
- ٩) التصدي للتقارير المغلوطة بشأن قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي.
- ١٠) دعم دور المجالس والبرلمانات العربية في مجال حقوق الإنسان.

محاوَر العقد العربي لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م

- يشمل العقد العربي لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م سبعة محاور رئيسية تتضمن اثنين وثلاثين هدفاً، وهي على النحو الآتي:
- المحور الأول: تحديث وتطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
 - المحور الثاني: منهجية جديدة وشاملة للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الدول العربية.
 - المحور الثالث: محكمة عربية لحقوق الإنسان.
 - المحور الرابع: مجلس عربي لحقوق الإنسان.
 - المحور الخامس: مفوض سامي عربي لحقوق الإنسان.
 - المحور السادس: العناية بالمواطن العربي في الخارج.
 - المحور السابع: دور البرلمانات في تعزيز قضايا حقوق الإنسان.

المحور الأول

تحديث وتطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان

تحديث وتطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان بحيث ينسجم مع التطورات العالمية بشأن قضايا حقوق الإنسان من خلال الأهداف الآتية:

الهدف الأول

استحداث آليات للمتابعة

استحداث آليات جديدة بالميثاق تتعلق بمتابعة وضمن التزام الدول بما جاء بأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتعديلاته، والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان.

الهدف الثاني

التقييم

بلورة آلية عربية لتقييم حالة حقوق الإنسان على المستوى الوطني من خلال التقييم الذاتي وتقييم مؤسسات حقوق الإنسان النظيرة لها في الدول العربية.

الهدف الثالث

تطوير اللجنة العربية لحقوق الإنسان

تطوير آليات وأدوات عمل اللجنة العربية لحقوق الإنسان (لجنة الميثاق) إسوة بآليات العمل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

الهدف الرابع

تقارير الدول العربية

التزام الدول العربية لتقديم تقاريرها الدورية للجنة العربية لحقوق الإنسان، مع النظر في أن تكون التقارير قبيل التقارير الدورية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

الهدف الخامس

إعادة هيكلة تقارير المتابعة المقدمة وفقاً للميثاق

تقديم تصور متكامل حول تطوير آلية التقارير المقدمة من الدول العربية إلى اللجنة العربية لحقوق الإنسان، والاستفادة من الآليات والتجارب الدولية والإقليمية.

الهدف السادس

استحداث وسائل التحقيق والتظلمات

إستحداث وسائل التحقيق وإجراءات التظلم وتقديم الشكاوى على الانتهاكات من قِبَل المستفيدين بالحقوق الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

المحور الثاني

منهجية شاملة بشأن حقوق الإنسان

في الدول العربية

يتضمن المحور مراجعة الاتفاقيات العربية المعنية بحقوق الإنسان المبرمة في إطار جامعة الدول العربية، وإعداد رؤية بما تحتاجه من تحديث وتعديل، وكيفية تعديل موادها دون إيقاف العمل بها، مع استحداث بعض الأدوات والآليات لتعزيز حقوق الإنسان والتي تتضمنها الأهداف الآتية:-

الهدف السابع

إعداد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان

تعد كل دولة عربية استراتيجية وطنية تحقق الآتي:

- ١) استيعاب المتغيرات العالمية التي طرأت على مجالات وقضايا حقوق الإنسان.
- ٢) الاستعداد للتعامل الفعال مع التحديات المستجدة، وعلى رأسها مواجهة الفيروسات والتحديات الصحية، والتغيرات المناخية، والتطورات التكنولوجية.
- ٣) وضع أهداف واضحة لتعزيز قضايا حقوق الإنسان بتوقيات زمنية محددة، وآليات التنفيذ والمتابعة، وتحديد المؤشرات الدقيقة وأدوات التقييم والتقويم.

٤) بناء القدرات المعرفية والتقنية والتنظيمية والإعلامية بشأن قضايا حقوق الإنسان على المستويين الحكومي وغير الحكومي (المجتمع المدني).

٥) إدماج مبادئ ومتطلبات حقوق الإنسان في السياسات والتشريعات.

٦) تضمين مبادئ حقوق الإنسان في مناهج المراحل الدراسية المختلفة، وتشجيع البحث العلمي في مجالات حقوق الإنسان.
٧) وضع خطط وطنية وتوعوية وثقافية بشأن حقوق الإنسان في الدول العربية.

الهدف الثامن

إنشاء قواعد البيانات التشريعية لحقوق الإنسان

إنشاء قواعد البيانات التشريعية لحقوق الإنسان وتحديثها بشكل دوري، على النحو الآتي:

- أ- قاعدة بيانات تشريعية وطنية، تتضمن القوانين والاتفاقيات التي تم التصديق عليها بشأن قضايا حقوق الإنسان.
- ب- قاعدة بيانات عربية، تتضمن المواثيق والاتفاقيات والإستراتيجيات والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

الهدف التاسع

إعداد رؤية عربية للشراكات في مجال حقوق الإنسان

إعداد رؤية عربية موحدة قائمة على بناء شراكات دولية وإقليمية مع الشركاء المعنيين بحقوق الإنسان؛ بما يعزز التعاون والتنسيق المشترك، وإعادة رسم الصورة الذهنية عن واقع حقوق الإنسان في الدول العربية، مع إبراز الخصوصيات الدينية والثقافية التي تتميز بها المنطقة العربية.

الهدف العاشر

إنشاء آليات الإنذار المبكر

إنشاء آليات الإنذار المبكر لحماية حقوق الإنسان؛ والتي تسهم في تعزيز قنوات الحوار بهدف منع تطور حالات الأزمات وتوفير سبل الإنصاف بشأن قضايا حقوق الإنسان.

الهدف الحادي عشر

إعداد الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

الإسراع في الانتهاء من مشروع الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

الهدف الثاني عشر

وضع مؤشرات عربية لقياس التقدم في مجال حقوق الإنسان

وضع مؤشرات عربية لقياس التقدم المُحرز في قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي.

الهدف الثالث عشر

وضع برامج لمعالجة آثار النزاعات والحروب

وضع برامج عمل لمعالجة آثار النزاعات والحروب بهدف حماية السلم الاجتماعي في المنطقة، وتعزيز المساءلة والعدالة، وإجراء الإصلاحات القانونية والسياسية اللازمة للمرحلة الدائمة.

المحور الثالث

المحكمة العربية لحقوق الإنسان

مراجعة النظام الأساسي والنظام الداخلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان سواءً بتعديلها أو بتحديثها أو بإبرام بروتوكول إضافي، بما ينسجم مع التطورات العربية والدولية، ويسهم في معالجة أسباب عدم تصديق الدول العربية على النظام الأساسي، والاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية لمحاكم حقوق الإنسان، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

الهدف الرابع عشر

دخول المحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز التطبيق

قيام الدول العربية بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة بما يسرع من دخولها حيز النفاذ والتطبيق، وتفعيل آلياتها.

الهدف الخامس عشر

متابعة البرلمان العربي الموقف من التصديق على النظام الأساسي

للمحكمة

يتابع البرلمان العربي بشكل دوري الموقف من التصديق على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، ويحث البرلمانات والمجالس العربية على سرعة إتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة للتصديق عليه لضمان دخوله حيز التنفيذ بتصديق سبعة دول عربية على الأقل.

المحور الرابع

هياكل مؤسسية عربية جديدة

الهدف السادس عشر

إنشاء المجلس العربي لحقوق الإنسان

إنشاء المجلس العربي لحقوق الإنسان، والعمل على تطوير نظام اللجنة العربية لحقوق الإنسان (لجنة الميثاق) لتصبح البنية الأساسية لمجلس حقوق الإنسان.

الهدف السابع عشر

إنشاء مفوضية عربية لحقوق الإنسان

إنشاء مفوضية عربية لحقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية تتولى المهام الآتية:-

(١) الإرتقاء بحقوق الإنسان، والمساهمة في التصدي لأي صور وأشكال إنتهاكات حقوق الإنسان.

(٢) دعم التعاون في مجال حقوق الإنسان مع أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة، والاستفادة من أشكال الدعم الفني الذي تقدمه هذه الهيئات.

(٣) إثراء الجوانب التشريعية والتنظيمية المتعلقة بوفاء الحكومات بتعهداتها والتزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية بشأن حقوق الإنسان.

٤) تطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وتسهيل حصولها على صفة المراقب لدى المجلس العربي لحقوق الإنسان.

٥) تعزيز حقوق الإنسان في الدول العربية، من خلال وضع الخطط للتربية على حقوق الإنسان، وتعزيز دراسة قضايا حقوق الإنسان في المراحل الدراسية المختلفة.

الهدف الثامن عشر

استحداث منصب المفوض السامي العربي لحقوق الإنسان

استحداث منصب المفوض العربي السامي لحقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية، ويتمتع بالاستقلالية اللازمة لممارسة مهامه.

الهدف التاسع عشر

مهام المفوض السامي العربي

١) رئاسة المفوضية العربية لحقوق الإنسان وتمثيلها في علاقاتها بالجهات الأخرى.

٢) توفير خدمة الاستشارات والمساعدة الفنية في مجال حقوق الإنسان للدول العربية التي تطلبها.

٣) إجراء حوارات دورية مع الحكومات والبرلمانات والآليات الوطنية العربية ومنظمات حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حقوق الإنسان.

٤) دعم التعاون بين الدول العربية في مجال حقوق الإنسان.

٥) اتخاذ المبادرات لتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.

الهدف العشرون

دور المفوض السامي العربي في التقارير غير المحايدة والمسيبة

رصد ورفض التقارير المغلوطة والمُسيّسة وغير المحايدة وغير النزيهة، الصادرة عن بعض المنظمات الإقليمية والدولية والتي تستهدف بعض الدول العربية، والتصدي لها، وكشف إنجازها وعدم مصداقيتها والرد عليها.

الهدف الحادي والعشرون

إستحداث المقررين الخاصين ببعض قضايا حقوق الإنسان

استحداث آليات في إطار منظومة جامعة الدول العربية مثل المقررين الخاصين لدراسة بعض القضايا أو أوضاع حقوق الإنسان في إحدى الدول العربية.

المحور الخامس

الآليات الوطنية لحقوق الإنسان

الهدف الثاني والعشرون

إنشاء آليات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان

إنشاء آليات وطنية لحقوق الإنسان (هيئات/ مجالس/ جمعيات/ مؤسسات في الدول العربية)، ودعم المؤسسات القائمة، على أساس "مبادئ باريس".

الهدف الثالث والعشرون

مهام الآليات الوطنية لحقوق الإنسان

- نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.
- المساهمة في تقديم الاقتراحات لملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تلقي شكاوى المواطنين والتحقيق فيها وإنصاف أصحابها، والحق في إلتماس المعلومات والوثائق اللازمة لتقييم الحالات التي تدخل في نطاق اختصاصها.
- إيضاح بعثات لتقصي الحقائق، وتفقد السجون وغيرها من مراكز الإحتجاز.
- تقديم الآراء الاستشارية للحكومة والبرلمان.

- تصدر توصيات إلى الحكومة في كل ما من شأنه تعزيز احترام حقوق الإنسان من تشريعات أو إجراءات، وتصدر تقارير سنوية دورية عن حالة حقوق الإنسان في الدولة.
- تصدر تقارير تتعلق بموضوعات عملها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

الهدف الرابع والعشرون

إنشاء قواعد المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بحقوق الإنسان

إنشاء قواعد للمعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول العربية، تُسهم فيها كافة الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمراكز العلمية والجامعات والمنظمات غير الحكومية، والعمل على إنشاء وتفعيل آليات حديثة وشفافة لتوفير وتبادل المعلومات من خلال مصادر موثوقة تعمل بمعايير موضوعية ومهنية.

المحور السادس

الاهتمام بالمواطن العربي في الخارج

الهدف الخامس والعشرون

تعزيز التواصل مع المواطن العربي بالخارج

ربط أبناء الجاليات العربية في الدول الأجنبية بالوطن الأم، وترسيخ قيم الهوية والانتماء الحضاري العربي، ومعالجة حالة الإنعزال التي تعيشها بعض الجاليات العربية في المهجر، خدمة للقضايا العربية، وتوظيف العقول المهاجرة لخدمة خطط التنمية العربية وعلى وجه الخصوص في المجالات العلمية والتكنولوجية.

الهدف السادس والعشرون

إنشاء قاعدة بيانات بالمواطنين العرب بالخارج

إنشاء جامعة الدول العربية لقاعدة بيانات خاصة بالمغتربين العرب، وتوطيد العلاقات معهم من خلال جمعياتهم ومنظماتهم ونواديهم، ومساعدتهم على تنظيم وتوحيد صفوفهم وتعظيم إمكانياتهم وقدراتهم والدفاع عن مصالحهم.

المحور السابع

منهجية برلمانية عربية

للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان

الهدف السابع والعشرون

إنشاء لجان برلمانية مُختصة بحقوق الإنسان

إنشاء البرلمانات والمجالس العربية لجاناً دائمة مختصة بحقوق الإنسان.

الهدف الثامن والعشرون

تعزيز التعاون والشراكات الحكومية وغير الحكومية

تعزيز التعاون والشراكات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدول العربية، وبينها وبين الوسائل الإعلامية الوطنية والأجنبية والرد على التقارير المغلوطة التي تصدرها بعض المنظمات الإقليمية والدولية بشأن حالة حقوق الإنسان في الدول العربية، بما يؤدي إلى كشف زيف إدعاءاتها وانتقائيتها لمصادر المعلومات التي تعتمدھا، واستنادھا إلى شهادات غير موثقة في مقابلات موظفيھا، واللجوء إلى هيئات أو كيانات معروفة بتوجهاتها المناهضة لبعض الدول العربية.

الهدف التاسع والعشرون

دعم الدبلوماسية البرلمانية العربية وحقوق الإنسان

دعم الدبلوماسية البرلمانية وتوظيفها لصالح الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في الدول العربية.

الهدف الثلاثون

دعم قدرات البرلمانيين بشأن قضايا حقوق الإنسان

إعداد الأدلة التي تدعم قدرات البرلمانيين العرب بشأن قضايا حقوق الإنسان في العديد من المجالات أهمها:

- أ. الصياغة التشريعية في مجالات حقوق الإنسان.
- ب. الرقابة البرلمانية بشأن قضايا حقوق الإنسان.
- ج. آليات إدماج حقوق الإنسان ضمن برامج الموازنة العامة للدول.

الهدف الحادي والثلاثون

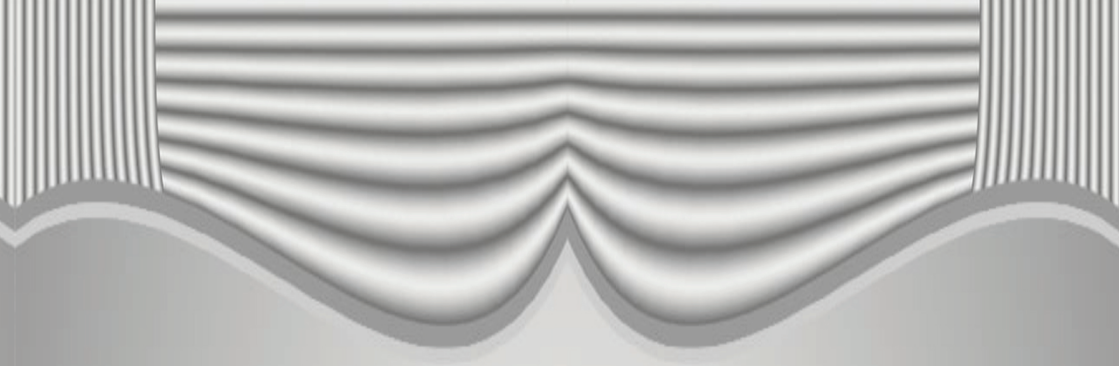
التعاون والتنسيق في إطار منظومة العمل العربي المشترك

التعاون بين مؤسسات ومنظمات جامعة الدول العربية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

الهدف الثاني والثلاثون


التعاون والتنسيق مع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان

تعزيز التعاون والتنسيق والتشاور بين لجان حقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية والآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وبناء شراكات دولية وإقليمية معها بشأن قضايا حقوق الإنسان، مع مراعاة الخصوصية الدينية والثقافية للمنطقة العربية.



 www.ar-pr.org  [arabparliament2017](https://www.facebook.com/arabparliament2017)

 [arabparlment](https://twitter.com/arabparlment)  [arabparlment](https://www.instagram.com/arabparlment)

 0020227932710